**سنة ثانية جذع مشترك**

**مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية**

**الخطوات المنهجية لتحليل الوثائق السياسية**

من أجل تحقيق الهدف من التحليل ،حث أن يتبع أول مرحلة و الخاصة بفهم النص، وتحديد مجاالت موضوعه لتسهيل وضع تصميم متين وتيسير عملية التحليل .

**أولا: مرحلة فهم الوثائق و المواثيق :**

 تعد هذه المرحلة أهم مرحلة ، أذ ينبغي على الباحث أن يجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو الاتفاقية ، حيث تعتبر أساس لفهم الوثيقة و تحليلها ،و تتمحور هذه المرحلة فيمايلي :

**1 - الدراسة الوصفية**: تستلزم القراءة المتعددة والمتمعنة للوثيقة ،من أجل تحديد العناصر التالية :

- طبيعة النص: هل هو نص سياسي ، قانوني ، اقتصادي ، امني ... ، هل هو موضوع عام أو متخصص وهل هو مجرد مشروع دستور، دباجة اعلان أو معاهدة ،اتفاقية دولية...

- مصدر الوثيقة: ويقصد بها الجهة المصدرة للنص فقد يكون البرلمان أو الحكومة ، او هيئة الامم المتحدة أو منظمة اقليمية ما ...

- تاريخ صدور الوثيقة تغييرا لموقف معين ، حتى يشير إليه المحلل، معدلا وذلك لمعرفة ما إذا كان النص جديدا عند تحليله.

- تحديد المصدر الذي أخذ منه النص الالصلي للوثيقة أو الالتفاقية .

- استخراج موضوعه المحدد.

**2 -الدراسة الشكلية** : هنا يتم تقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه ،وتتمثل هذه الدراسة في معرفة:

- البنية الطباعية للوثيقة : ويقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النص، وهذا يساعد المحلل ويسهل عليه عملية وضع خطة للتحليل.

- البنية الاصطالحية: على الباحث أو المحلل أن يقوم بتحديد المصطلحات المعتمدة في النص، وتحديد نوعها، فقد تكون مصطلحات قانونية أو سياسية أو تقنية أو اقتصادية، حتى يعلم من خاللها اللغة المستعملة هل هي لغة سليمة، مترجمة....، عدد اللغات الصادر بها ، ثم استخراج الكلمات المفاتيح،التي من شأنها أن تسهل على المحلل تحديد مضمون النص بشكل دقيق.

- البنية الخارجية للوثيقة :فالمتعارف عليه أن أي وثيقة تصدر منعزلة ، حيث يستند تحليلها على ضوء

محيطها الخارجي، أي بربطها بما قبلها أو بما يوازيها أو بما بعدها من نصوص أخرى.

**ثانيا: مرحلة التحليل**

يتوقف تحليل النص القانوني على ضرورة احترام التقسيم المتعارف عليه، والذي يبدأ بمقدمة ثم عرض فخاتمة.

**المقدمة :**

إذا كانت المقدمة هي الممهدة للعرض والمدخل له، فإنه لا يجب أن تطغى عليه وأن تكون مختصرة ومركزة . ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة في تحليل أي نص قانوني نذكر :

- تقديم الاطار العام - تسمية الوثيقة أو الاتفاقية + الاطار الشكلي ) نوع الوثيقة :" بيان – اتفاقية – معاهدة – دستور" / عدد النصوص و المواد / تقسيم الوثيقة- اللغة ).

- الاطار المكاني و الزماني( مكان اصدار الوثيقة – مكان انعقاد المؤتمر الذي انبثقت عنه الاتفاقية – تاريخ اصدار الوثيقة - الجهة أو الدولة أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة أو االتفاقية - أطراف الوثيقة أو الاتفاقية – مجالها الجغرافي عالمية .اقليمية. ثنائية. وطنية

- الظروف المحيطة بإصدار الوثيقة أسباب اصدار الوثيقة و الظروف المتزامنة مع اصدارها و تنفيذها

- الاشارة إلى نوع النص هل هو نص عام أم هو نص خاص.

- تحديد موضوع النص.

- ذكر الوثائق المماثلة والمشابهة، التي لها نفس الهدف سواء من حيث الاحكام أو من حيث النتيجة المرجوة من الوثيقة.

- طرح الاشكالية أو الاشكاليات.

- الاعلان عن الخطة أو التصميم: وعادة يؤخذ من بنية الوثيقة ، ويمكن أن يجتهد الباحث في تقسيمه الى جزئين أو ثالثة.

**العرض :**

 فيه يتم مناقشة كل الافكار و الاحكام الاساسية المتضمنة بالوثيقة والمتعلقة به ويعتمد فيه على ما يلي :

1- ضرورة وضع شرح للوثيقة أو الوثائق) الاطار الموضوعي : مضمون الوثيقة بشكل عام – تحليل المواد او النصوص و استنتاج الافكار و أحكام الاتفاقية – الاجراءات و الاليات ( بالاعتماد على مضمون الوثيقة و على ما درس الطالب لتأكيد أفكار الوثيقة أو الوثائق.

2 -تقييم للموضوع، يتم فيه الحديث حول مدى ملائمة الافكار و الاحكام التي ينص عليها النص موضوع التحليل مع الظروف الواقعية محليا – إقليمياً – دولياً اجتماعية، اقتصادية، سياسية... المصاحبة للنص وانعكاساتها .

3 -النقد و الاستنتاج عن طريق القياس، عن طريق إعمال مفهوم المخالفة، أو استعمال مفهوم الموافقة من خلال مقارنتها بالوثائق الاخرى ذات الصلة و تحديد الثغرات او النقائص أو التناقضات.

4 -ان كانت اتفاقية دولية يتم اسقاطها على الواقع المحلي في الجزائر.

**الخاتمـــة :**

هي عبارة عن استنتاجات وخلاصة لما تم التوصل إليه من خلال موضوع التحليل ويمكن أن تتمثل في مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء، أو ترميم النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الاحكام، مع إمكانية طرح صيغة جديدة بديلة.